الأمم المتحدة

DP/2013/33

Distr.: General
19 March 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١٣

٣-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نيويورك

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في سنة ٢٠١٢

موجز

أكد شركاء التنمية وجود طلب قوي على منتجات وخدمات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت عملية التشاور مع أصحاب المصلحة التي أنشأها المجلس التنفيذي بموجب مقرره ١٢/٢٠١٢ أهمية المعرفة والخبرة المتوافرتين لدى الصندوق في المناقشات المتعلقة بفترة ما بعد ٢٠١٥.

وخلال العام، تمخض مجالا ممارسة الصندوق – وهما التمويل الشامل وتمويل التنمية المحلية – عن بذل جهود كبيرة لتحسين نوعية وأثر تدخلاتهما من حيث التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأقل نموا.

ومن وجهة نظر الإدارة، اتسم عام ٢٠١٢ بتغييرات كبيرة في الموارد البشرية وفي مقدمتها أولا وقبل كل شيء الفترة الانتقالية البالغة مدتها سبعة أشهر بين رحيل المدير التنفيذي السابق في نيسان/أبريل ووصول خلفه في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتميزت الحالة المالية للصندوق بوجود خلل كبير بين ميزانيته الأساسية الراكدة ومساهماته غير الأساسية المتزايدة. وبينما تمثل هذه المساهمات تأكيدا مشجعا على أهمية عمل

120413 040413 13-26460X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الـصندوق، فـإن الاسـتخدام المنـتظم للميزانيـة الأساسـية لتغطيـة مـا يقـارب ٥٠ في المائـة من النفقات الإدارية في تنفيذ المشاريع الممولة من المساهمات غير الأساسية سيمنع الـصندوق، على المدى القـصير، مـن الوفـاء بولايتـه الأساسية المتمثلـة في تـوفير استثمارات رأسماليـة لأقـل البلـدان نمـوا. وتـأتي معالجـة الطبيعـة غـير المـستدامة لهـذه الحالـة في أولويـات الإدارة وتـستحق الاهتمام الكامل من المجلس التنفيذي.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة . . . . . .

ثانيا – النتائج البرنامجية في عام ٢٠١٢ . . . . . .

ألف – التمويل العام للتنمية المحلية . . . . . .

بـاء – الخدمات المالية المقدمة إلى الفقراء . . . . . .

ثالثا – نتائج الإدارة، ٢٠١٢ . . . . . .

رابعا – الشراكات والدعوة . . . . . .

خامسا – ضمان الجودة . . . . . .

سادسا – التحليل المالي . . . . . .

سابعا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يتطلع قُدُماً . . . . . .

أولا – مقدمة

١ – يبين تحليل التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت على المستوى الكلي، فإن التقدم المحرز متفاوت إلى حد كبير والتفاوتات مستمرة بشكل صارخ – بل شهدت زيادة في العديد من البلدان – بين الأغنياء والفقراء، وبين المناطق الرائدة والمناطق المتخلفة، وبين المجموعات الاجتماعية والعرقية المختلفة. ويرسم برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ رؤية المجتمع الدولي واستراتيجية التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا في العقد المقبل، مع التركيز القوي على تطوير قدراتها الإنتاجية. ويتمثل الهدف الرئيسي في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا من خلال النمو الاقتصادي المستدام المنصف والشامل.

٢ – وتعتبر الشمولية والاستدامة ركيزتين أساسيتين أيضا في المناقشات العالمية الجارية التي تعمل على تشكيل برنامج عمل فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٣ – وإزاء هذه الخلفية، يقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية نُهُجا ملموسة للإسهام في القضاء على الفقر من خلال تعزيز النمو المستدام والشامل. ويعمل الصندوق في ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا، وذلك من خلال تدخلات تجريبية لإثبات صحة المفهوم الذي يؤدي إلى إصلاحات وطنية وقدرة على التطوير. وتتمتع المنظمة بولاية مرنة فريدة من نوعها في منظومة الأمم المتحدة في مجال الاستثمارات الرأسمالية تتمثل في قدرتها على استخدام مجموعة من الأدوات المالية المرنة مثل القروض والمنح وأدوات المزج المالي وأدوات تعزيز الائتمان التي تقدم مباشرة لصالح القطاع الخاص والمستفيدين شبه السياديين.

٤ – وفي السنوات الأخيرة، نقل الصندوق محور اهتمام خبراته التقنية التي تتركز في مجالين للممارسة – هما تمويل التنمية المحلية والتمويل الشامل – إلى التركيز على تجريب آليات التمويل المبتكرة والنهوض بها من أجل زيادة الاستثمارات في البلدان النامية واستخدام طاقاتها الكامنة غير المستخدمة. ويتمثل الهدف النهائي في إزالة الحواجز التي تعيق انتفاع الفقراء من الخدمات الأساسية وإطلاق العنان للقدرات الإنتاجية.

٥ – وتعمل المنظمة بصورة متزايدة في شراكة مع الأمم المتحدة والوكالات الأخرى وكذلك مع القطاع الخاص لخدمة أهداف التنمية الرئيسية مثل التكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، والتعاون عبر الحدود والتنمية الاقتصادية المحلية وذلك من خلال محفظة أعمالها. والهدف من ذلك هو إدخال هذه المواضيع الشاملة لعدة قطاعات على المستوى المحلي وتثبيت المفهوم والسماح بالتالي لاستنساخ المفهوم وتوسيع نطاقه

والوصول إلى أعداد كبيرة في المجموعات السكانية الفقيرة والمحرومة من الخدمات. وتكتسي الشراكة الاستراتيجية والمتكاملة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية بالغة، وقد أُدمج الصندوق بصورة كاملة في عملية التخطيط الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦ - وشهد عام ٢٠١٢ نهاية دورة برنامجية للصندوق وبلوغ العديد من البرامج حدّه الكامل. وأسفر هذا عن انخفاض في عدد الحكومات المحلية ومقدمي الخدمات المالية الذين يتلقون الدعم.

٧ - واستنادا إلى أوجه الضعف التي انبثقت من خلال التقييمات التي أجريت في عام ٢٠١١، ركز الصندوق على تحسين الأداء البرنامجي والتنظيمي. فعلى الصعيد البرنامجي، تم استعراض وتعزيز سلاسل النتائج في كلتا الممارستين، وتوضيح العلاقة بين تدخلات المنظمة ونتائج التنمية التي تسعى إلى التأثير فيها. وتم وضع استراتيجية جنسانية وتنفيذها وفقا لخطة عمل الأمم المتحدة على صعيد المنظومة (UN SWAP). وقام الصندوق، للمرة الأولى، بتسليم المعلومات المتوافرة لديه عن المعونة إلى مبادرة شفافية المعونة الدولية.

٨ - وتماشيا مع الثقافة المتبعة لديه في مجالي الأداء والمساءلة، أنجز الصندوق تقييمين رئيسيين في عام ٢٠١٢ هما: (أ) استعراض شامل لحافظة خدماته المالية؛ و (ب) استعراض لبرنامجه الرائد المعروف باسم ''ميكروليد MicroLead''.

٩ - ونما إجمالي إيرادات الصندوق إلى مستوى قياسي قدره ٥٥ مليون دولار بعد أن كان مقداره ٥٣ مليون دولار في عام ٢٠١١. وشهد تنوع قاعدة المانحين مزيدا من التحسن، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الرئيسية والقطاع الخاص. وتُعزى إيرادات عام ٢٠١٢ بأكملها إلى النمو في الموارد غير الأساسية التي ارتفعت بنسبة ١٢ في المائة عن المستويات التي بلغتها في عام ٢٠١١. وانخفضت الموارد الأساسية بنسبة ١١ في المائة حيث بلغت ١٦،٩ مليون دولار (بما في ذلك اعتماد قدره ٢،٣ مليون دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٠ - وفي أواخر عام ٢٠١٢، شرع الصندوق في إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن مجموعة متنوعة من الإمكانيات المتاحة للصندوق في المستقبل، وقد تناولت تلك المشاورات، في جملة أمور أخرى، الخلل بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وسوف تصوغ المشاورات الجارية التي ستستمر في عام ٢٠١٣ شكل الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بوصفه جزءا لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي.

ثانيا – النتائج البرنامجية في عام ٢٠١٢

ألف – التمويل العام للتنمية المحلية

١١ – في عام ٢٠١٢، عمل الصندوق في ٣٠ بلدا: ٢٢ في أفريقيا و ٧ في آسيا، وهايتي. وهذا يدل على أن المنظمة بلغت نهاية دورة البرمجة وأن العديد من البرامج وصلت إلى مداها الكامل. وفي هذه البلدان، واجهت المجتمعات المحلية والحكومات تحديات مختلفة خلال عام ٢٠١٢ مما ضاعف الصعوبات التي تواجهها في دفع عجلة التنمية المحلية والحد من الفقر. وفي غرب أفريقيا، أدت زيادة الجنوح نحو الصراع إلى الهجرة إلى الخارج وإلى المزيد من عدم الاستقرار. وتجلت آثار تغير المناخ بصورة أوضح في الأماكن التي تدفع فيها المجتمعات المحلية حدود التكيف مع البيئة الطبيعية، بما في ذلك في جبال الهملايا ومنطقة الساحل.

١٢ – وثمة تحد آخر يتمثل في الهوة المتزايدة بين الاقتصادات المتنامية (بعض أقل البلدان نموا هو في عداد أسرع الاقتصادات المتنامية) وعدم الاستثمار على الصعيد المحلي. وهذا يعني أن الخدمات العامة والتخطيط الحضري غير موجودين في البلدات الريفية المتنامية بسرعة ويعني أيضا أن رأس المال لا يُعاد استثماره محليا. ويجب تعزيز شريان الفرص العامة والخاصة لترجمة النمو الاقتصادي الأوسع نطاقا إلى تنمية محلية.

١٣ – ويواصل الصندوق المشاركة في المساهمات العملية في الحلول اللامركزية المالية التي تزود الحكومات بنظم مالية عامة تتسم بالمرونة والفعالية للوفاء بأهدافها الإنمائية.

١٤ – وهناك ثلاث مراحل لاشتراك الصندوق في تمويل التنمية المحلية. في المرحلة الأولى، يجري تطبيق أدوات مالية مبتكرة في عدد محدود من الولايات القضائية المحلية لإثبات المفهوم وإظهار فعاليته. وتوضح المؤشرات من ١ إلى ٦ الواردة في الجدول ١ أدناه، إلى حد كبير، هذه المرحلة الأولى من العمل التي تنعكس في الحكومات المحلية البالغ عددها ٤٥٥ حكومة المشمولة في عام ٢٠١٢، الموجود أكثر من نصف عددها في أفريقيا. في المرحلة الثانية، يعمل الصندوق مع الحكومات الوطنية وشركائها في التنمية على توسيع نطاق هذه التجارب. وفي المرحلة الثالثة، يصبح الابتكار عند هذه النقطة وطنيا ويشتمل على عدد أكبر من الحكومات المحلية، ويقدم الصندوق الدعم التقني لتقييم الأداء ومراجعة الحسابات وغير ذلك من أدوات الإدارة المالية العامة. وفي عام ٢٠١٢، تمت تغطية ما يزيد عن ٠٠٠ ٨ حكومة محلية. ويبين المؤشران ٧ و ٨ اتساع نطاق تدخلات الصندوق على الصعيد الوطني. وسوف يتم بصورة دورية تخفيض رقم خط الأساس الخاص بالمؤشرات من ١ إلى ٦، مشيرا إلى أن البلدان أو الأنظمة قد انتقلت بنجاح إلى المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة.

١٥ - ويجتذب هذا التقدم عبر مراحل المشاركة مزيدا من الموارد إلى الصعيد المحلي، لحاقا برأس المال الأساسي الأصلي المستثمر. وخلال عام ٢٠١٢، قامت حكومة جزر سليمان بزيادة نسبة مدفوعاتها إلى الحكومات المحلية بمقدار ٤٠٠ في المائة، الأمر الذي يعكس تحولا في سياسة الإنفاق. وثمة مثال آخر هو في غينيا، حيث يتم إعادة استثمار الموارد المتأتية من البنك الدولي ومن إحدى الجهات العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية، لصالح الحكومة المحلية وذلك من خلال نظام صممه الصندوق.

١٦ - وخلال السنوات القليلة الماضية، استندت نسبة كبيرة من برامج الصندوق إلى تعزيز اللامركزية المالية ونقل رأس مال التنمية إلى المجتمعات المحلية، من خلال عمليات تخطيط تشاركية وإجراءات شراء شفافة. وسيواصل الصندوق البرمجة في هذا المجال الأساسي من الخبرات خلال دورة البرمجة المقبلة (٢٠١٤-٢٠١٧).

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق بتطوير أدوات تمويل جديدة بناء على معرفته الثابتة وولايته في مجال الاستثمار. وتشمل هذه الأدوات مبادرة التمويل المحلي التي ستمول من أموال ''أمم متحدة واحدة'' ومن سويسرا والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وتهدف هذه المبادرة إلى إزالة العوائق التي تعترض سبيل استثمار رأس المال المحلي الكامل، في البُنى التحتية الصناعية والاقتصادية الأصغر نطاقا والقابلة للتمويل المرتبطة، على سبيل المثال، بقيود سلسلة القيمة في قطاع الأعمال الزراعية التجارية. ويجري تنفيذ هذه المبادرة في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

١٨ - وتم في عام ٢٠١٢ اختبار أداة أخرى تتمثل في تقديم الحكومة مدفوعات إلى الأشخاص. وهذه المدفوعات هي عبارة عن منح صغيرة يقدمها القطاع الخاص ويمكن توجيهها إلى الأفراد من خلال مجموعة متنوعة من مقدمي خدمات الدفع أو وكلاء الدفع (مثل مكاتب البريد والهواتف المحمولة أو المتاجر المحلية). وتستخدم هذه المنح لتغطية أشكال الحماية الاجتماعية وتتولى الحكومات المحلية المسؤولية عن تحديد المستفيدين منها ورصد النظام. وفي نيبال، تم في عام ٢٠١٢ صرف الدفعة الأولى من المنح الصغيرة المخصصة للمنح الدراسية للفتيات، لأمهاتهن بهدف تعزيز التحاق الفتيات الفقيرات جدا في المدارس.

١٩ - المرفق المحلي لتكييف الحياة (LoCAL) هو آلية مصممة حديثا توفر نظاما قويا وقابلا للتحقق لتمكين الحكومات المحلية من الوصول إلى مصادر جديدة لتمويل المناخ. ويعمل المرفق مع الحكومات الشريكة على توزيع موارد المناخ من خلال أنظمة النقل الحكومية الدولية، ويدمج بالتالي تمويل المناخ في صلب الحسابات القومية وإجراءات التخطيط. ويوفر المرفق أيضا نظاما لرصد الغرض منه قياس وتعقب بناء القدرة على التكيف التي تم إنجازها.

وخلال عام ٢٠١٢، وردت موارد إضافية لهذا البرنامج وأجريت بعثات استكشافية في بنغلاديش وغانا ونيبال.

٢٠ - وتكمل هذه الأدوات الاستثمارية أموال التنمية المحلية والمنح المالية الموجودة لدى الصندوق والغرض منها هو زيادة الخيارات المتاحة للبلدان المستفيدة من البرامج. وسوف يتم تطبيقها ليس من أجل اللامركزية المالية فحسب وإنما لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجهها البلدان النامية أيضا، مثل بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتوفير حلول لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

النتائج

قدرة الحكومات المحلية على تخطيط الموارد وتخصيصها وإدارتها

الجدول ١

مؤشرات النتائج	الخطة المقررة	التنفيذ الفعلي	الأداء*
١ - عدد الحكومات المحلية المدعومة التي تستشير المجتمعات المحلية في وضع اللمسات الأخيرة على خطط الاستثمار والميزانيات	٤٠٣	٣٨٩	+
٢ - عدد الحكومات المحلية المدعومة التي تصرف ميزانياتها على نحو يتفق مع أولويات الخطط	٣٥٤	٣٢٩	+
٣ - عدد الحكومات المحلية المدعومة التي تستخدم المعايير الوطنية لمشتريات للقطاع العام وتُجري عمليات مراجعة حسابات خارجية منتظمة بينما هي تدير الموارد (المساءلة)	٤٣٠	٤١١	+
٤ - عدد الحكومات المحلية المدعومة التي تعلن عن نفقاتها مقابل ميزانيتها (الشفافية)	٤٥٠	٤٠٧	+
٥ - عدد الحكومات المحلية المدعومة التي تطبق منظورا جنسانيا على التخطيط والميزنة	٣٧٩	٣٨٥	+
٦ - عدد الحكومات المحلية المدعومة التي تنفذ فيها ميزانيات واستثمارات مراعية للمنظور الجنساني	١٢٧	١٢٠	+

* درجات تقييم الأداء: منجز (+)= يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠٪؛ منجز جزئيا (+/-) = ٥٠-٧٥٪؛ غير مُرضٍ (-)= < ٥٠٪.

التخطيط والميزانية القائمان على المشاركة

٢١ - في سنة ٢٠١٢، اعتمد ٩٣ في المائة من الحكومات المحلية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية آليات استشارية وتشاركية للتعامل مع المجتمعات المحلية بطريقة أفضل في عملية اتخاذ القرارات، لا سيما في مجالي التخطيط ووضع الميزانية

(المؤشر ١). كما استخدمت العمليات التشاركية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في بلدان مثل أوغندا وبنن وسيراليون وملاوي حيث تطبق الحكومات المحلية فيها الأدوات التي صممها الصندوق وذلك من أجل فهم اقتصاداتها وسلاسل القيمة والفرص التنافسية وكذلك من أجل بدء تنسيق جهود الجهات الفاعلة الاقتصادية المحلية المختلفة وتعقب أدائها.

المدفوعات وتنفيذ الميزانية

٢٢ - تحسنت قدرات الحكومات المحلية على الدفع نتيجة لدعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في سنة ٢٠١٢ (المؤشر ٢). ونفذت ٨٣ في المائة من الحكومات المحلية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ميزانياتها على نحو يتفق مع الأولويات التي وضعتها في خططها هي نفسها.

٢٣ - وقد منعت الحالة الأمنية السائدة في بعض بلدان غرب أفريقيا الحكومات المحلية المدعومة من مواصلة أنشطتها. ففي مالي، على سبيل المثال، لم تتمكن سوى ٣ حكومات من أصل ٢٠ حكومة محلية مستهدفة من البدء بتنفيذ خطط عملها. ومن الجدير بالذكر أن الحكومات المحلية الثلاث تقع في منطقة يطبق فيها النظام الذي وضعه الصندوق لتقييم [قدرات] السلطات المحلية في المجالين المؤسسي والمالي، وهو أداة تشخيصية لتقييم قدرات الحكومات المحلية. وقد اعتمدت بنغلاديش نظاما لتقييم أداء الإدارة المالية العامة يتضمن مؤشرات مماثلة من أجل تقييم جميع الحكومات المحلية الريفية. وفي بوتان، تم استخدام بروتوكول تعاقدي مجتمعي لتوضيح كيفية تنفيذ المجتمعات المحلية لاستثمارات عامة صغيرة الحجم تنفيذا كفؤا وفعالا وبطريقة شفافة وقابلة للمساءلة.

الشفافية والمساءلة

٢٤ - اعتمد أكثر من ٩٢ في المائة من الحكومات المحلية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية معايير شراء وطنية و/أو أجرى تدقيق حسابات مالية (المؤشر ٣) ونَشَر تقارير عن نفقات هذه الحكومات بالقياس على مخصصات الميزانية (المؤشر ٤). وكان وضع عملية مشتريات مناسبة محليا وذات كفاءة وشفافة سمة مميزة لتدخلات الصندوق في التنمية المحلية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نشر الصندوق دليل مشتريات بعنوان ''مشتريات من أجل التنمية المحلية: دليل أفضل الممارسات في مشتريات الحكومات المحلية في أقل البلدان نموا''.

٢٥ - وفي عام ٢٠١٢، سُجل نجاح ملحوظ قياسا على تلك المؤشرات في العديد من البلدان مثل السنغال حيث قدمت ''دُوْر التنمية المحلية'' الدعم لـ ٥٦ حكومة محلية

ولثلاث مجموعات من الكوميونات وذلك من أجل إعداد خططها المتعلقة بالمشتريات، ونشرها. وفي نيبال، اختُبر بنجاح على سبيل التجربة في ٦ بلديات ومائتي قرية نظام محوسب للمحاسبة على أساس الاستحقاق تم وضعه بدعم من الصندوق. وفي إثيوبيا، نشرت الحكومات المحلية البالغ عددها ٢٢ حكومة التي تتلقى الدعم من الصندوق، معلومات عن الموارد الواردة والأنشطة المقررة في إطار البرنامج وكجزء من آلية الرصد المنتظم التي تقودها الحكومة.

٢٦ - وفي تيمور - ليشتي، استخدمت جميع الحكومات المحلية البالغ عددها ١٣ حكومة معايير للشراء هي أكثر عرضة للمساءلة من المعايير الوطنية للمشتريات العامة غير أنها لا تشمل حتى الآن التدقيق الخارجي للحسابات. وفي الصومال، هناك أدلة محدودة على الإعلان عن النفقات العامة، ولكن هناك جهود نحو تخطيط الميزانية وشفافية التنفيذ من خلال جلسات الاستماع العامة واجتماعات التشاور المجتمعية.

الميزانيات والاستثمارات التي تراعي المنظور الجنساني

٢٧ - في عام ٢٠١٢، كثف الصندوق جهوده الرامية إلى إدخال البعد الجنساني في جميع تدخلاته. فبالإضافة إلى المؤشرين اللذين أدخلهما في عام ٢٠١١ (المؤشران ٥ و ٦) توفر استراتيجية جنسانية تم وضعها في عام ٢٠١٢ خريطة طريق واضحة لجعل البعد الجنساني عنصرا أساسيا من عناصر سياسات المؤسسة وبرامج التنمية والنتائج.

٢٨ - وتعتبر النتائج المسجلة في عام ٢٠١٢ مشجعة للغاية. وقد تم تحقيق الأهداف المحددة للسنة بل وتجاوزها بصفة عامة. ففي أفريقيا، طبق عدد من الحكومات المحلية أكبر من العدد المقرر أصلا أدوات للتخطيط والميزنة تراعي الفوارق بين الجنسين في بلدان متفاوتة الأوضاع مثل بوركينا فاسو وجيبوتي وملاوي والنيجر. وهناك شواهد أقل على مراعاة البعد الجنساني عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ والاستثمارات.

٢٩ - وفي آسيا، في تيمور - ليشتي على وجه التحديد، تم إدماج النهج القائم على نوع الجنس في التخطيط والميزنة، في كتيبات التخطيط الإنمائي المتكامل للمقاطعات وخطة التنمية الاستراتيجية للمقاطعات. ويجري حاليا اختبار الخطة الأخيرة في مقاطعة واحدة (من أصل ١٣ حكومة محلية).

حصول الحكومات المحلية على رأس المال الاستثماري

٣٠ - يعمل الصندوق على تطوير أدوات تمويل مبتكرة لإثبات طرق جديدة لجذب الموارد اللازمة إلى المستوى المحلي. ويهدف الصندوق، بوصفه منظمة لتوفير رأسمال أساسي، إلى إثبات المفهوم، وبالتالي اجتذاب مساهمات مالية إضافية من أجل تمويل التنمية المحلية.

٣١ - وفي عام ٢٠١٢، وعلى غرار ما حدث في عام ٢٠١١، حفزت برامج الصندوق بصورة مباشرة على توفير موارد تبلغ ما يتراوح بين ٣ و ٨ أضعاف حجم الموارد الأصلية للصندوق: فمقابل كل دولار استثمره الصندوق في مشروع معين استثمر شركاء آخرون في التنمية و/أو الحكومات الوطنية ما يتراوح بين ٣ و ٨ دولارات في المشروع المعين. وعندما تضاف تدفقات موازية أو تدفقات متابعة رأس المال إلى المشروع (الحفز غير المباشر)، ترتفع النسبة ارتفاعا كبيرا. وفي بنغلاديش، أبرم الصندوق في عام ٢٠١٢ مذكرتي تفاهم مع شعبة الحكم المحلي التابعة للحكومة، حفز بموجبهما على توفير سبعة أضعاف مقدار استثمار الصندوق البالغ ٢ مليون دولار. وفي كمبوديا، قدمت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي تمويلا إضافيا نسبته ٣٥ في المائة إلى تمويل التنمية المحلية في مقاطعتين لأغراض التكيف مع تغير المناخ وذلك عن طريق برنامج المرفق المحلي لتكييف الحياة (LoCAL). وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، اجتذب برنامج الصندوق مبلغا قدره مليون دولار من حكومة لكسمبرغ ومبلغا قدره مليوني دولار من مرفق البيئة العالمي، للاستفادة منهما على الصعيد المحلي. وفي تيمور - ليشتي، حفز مبلغ قدره ٦٠٠ ٠٠٠ دولار من التمويل الأساسي للصندوق على توفير مساعدة تقنية لبرنامج أنفق مبلغاً يقارب ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢.

السياسة العامة والبيئة المؤسسية

الجدول ٢

مؤشرات النتائج	الخطة المقررة	التنفيذ الفعلي	تقييم الأداء
٧ - عدد البلدان التي يمكن أن تعزى التغييرات في سياستها ونُظُمها وتشريعها مباشرة إلى عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١٦	١٦	+
٨ - عدد البلدان التي اعتمدت حكوماتها الوطنية وشركاؤها في التنمية نُهُج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ونماذجه وأدواته	١٦	١٨	+

٣٢ - وفي عام ٢٠١٢، تم التركيز بوجه خاص على إحداث تغييرات في السياسات واللوائح والتشريعات الوطنية (المؤشر ٧) وذلك بالاعتماد على الدروس المستفادة من التقييمات السابقة التي أظهرت أنه تم التركيز بشكل مفرط، في بعض الحالات، على عمليات الإدارة المتعلقة بخطط الاستثمار بدلا من التركيز على الإدارة الهادفة إلى تحقيق نتائج على مستوى النظم والإجراءات الوطنية.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٢، أوفى الصندوق بأهدافه في البلدان المستهدفة. ففي أوغندا، على سبيل المثال، ساعد الصندوق في صياغة السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية المحلية، حيث وفّر مدخلات في المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي النيجر، تم في ٣٠ آذار/مارس اعتماد إطار وخطة عمل السياسة الوطنية اللامركزية واقترن ذلك بنشر نصوص جديدة حول اللامركزية، ووضع القواعد القانونية للتعاون بين الحكومات المحلية، واستخدام التكنولوجيا الرقمية في الميزانية، والإجراءات المالية وإجراءات المساءلة، وتدريب جهات الاتصال في الوزارات على شؤون اللامركزية. وفي سيراليون، شرعت الحكومة رسميا بتطبيق نهج التنمية الاقتصادية المحلية التي أدخلها الصندوق على الصعيد الوطني، وطلبت رسميا إلى الصندوق توسيع نطاق برامجه لتغطية البلد بأكمله.

٣٤ - وفي آسيا، سُجل أيضا نجاح كبير. ففي بنغلاديش، تولى الصندوق صياغة صك للتعاون رباعي الأطراف بين شعبة الحكم المحلي التابعة للحكومة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، على أن يتولى الصندوق مسؤولية المساعدة التقنية المتعلقة بتقييم أداء جميع الحكومات على المستويين المحلي ودون المحلي. وفي تيمور - ليشتي، يُعد برنامج التخطيط الإنمائي المتكامل للمقاطعات إطار الحكومة لإدارة الإنفاق العام، حاليا. ويعكس القانون المعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ المتعلق بالتخطيط الإنمائي المتكامل في المقاطعات سياسة تُعزى بصورة مباشرة إلى الدعم المقدم من الصندوق.

٣٥ - في جميع البلدان المستهدفة، اعتمد الشركاء النُهُج والنماذج والأدوات التي وضعها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، في برامجها وتدخلاتها الخاصة (المؤشر ٨). في سيراليون، تقوم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي بتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية المحلية مستوحاة من الصندوق في المجالس المحلية المستهدفة، ويقدم منهاج عمل متعدد الشركاء يسَّر الصندوق إعداده الدعم لوزارة الحكم المحلي في تنفيذ النهج. وفي غينيا، تم استنساخ نهج التنمية المحلية الذي وضعه الصندوق في منطقتين من مناطق التعدين هما

(سجويري وكروسا)، وتم أيضا توسيع نطاق اتفاق مبرم بين الصندوق والبنك الدولي ليشمل العمل على التنمية المحلية في ٢٣ حكومة محلية في سائر أرجاء البلد.

باء – الخدمات المالية المقدمة إلى الفقراء

٣٦ – حصلت في عام ٢٠١٢ تطورات رئيسية في الدعم الذي يقدمه الصندوق للشمول المالي وهي تشمل توسيع نطاق الأنشطة البرنامجية وتفعيلها من خلال تصميم واختبار نهج البرمجة والتشخيص المتعلق بـ ''إتاحة إمكانية الحصول على التمويل، واستمرار نمو التمويل من الموارد غير الأساسية لأغراض المبادرات المواضيعية العالمية مثل ميكروليد (MicroLead) ويوثستارت (YouthStart) وكلينستارت (CleanStart) ومبادرة الأموال المتحركة للفقراء (Mobile Money for the Poor). وقام الصندوق أيضا بنقل خدمات الإبلاغ عن مقدمي الخدمات الأساسية إلى مؤسسة خدمات ''ميكس غولد''[(١)]، الأمر الذي أدى إلى زيادة جودة البيانات المقدمة لأغراض التحليل.

٣٧ – وتساهم زيادة مستويات الشمول المالي – من خلال تحسين حصول الفقراء على خدمات المدخرات والائتمانات والتأمين والدفعات – في النمو الاقتصادي المستدام. ولوحظ وجود صلة إيجابية أيضا بين زيادة الشمول المالي وانخفاض عدم المساواة مما يدل على أن الشمول المالي يعزز النمو ''لصالح الفقراء''[(٢)].

٣٨ – وعلى مستوى الأسر المعيشية، يساعد حصول الأسر الفقيرة والمحال التجارية الصغيرة الفقيرة على الخدمات المالية، في تحسين إدارة الإيرادات غير المنتظمة، وفي التغلب على الصدمات والاستفادة من الفرص الاقتصادية. كما توفر تلك الخدمات بديلا عن الخطط المالية غير الرسمية الباهظة التكاليف والمحفوفة بمخاطر أكبر في كثير من الأحيان. ويمكن أن يكون التمويل البالغ الصغر، إذا ما قُدم بصورة مسؤولة، حافزا قويا على تعزيز روح المبادرة وتمكين المرأة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم مما تكتسيه إمكانية الحصول

(١) مؤسسة مثكس (MIX) هي مؤسسة لتبادل المعلومات الخاصة بالتمويل البالغ الصغر وهي عبارة عن موقع على الإنترنت يمكّن مؤسسات التمويل البالغ الصغر من الإبلاغ عن بياناتها المتعلقة بالأداء (البيانات المالية والاجتماعية) ويمكّنها أيضا من تبادل المعلومات الأساسية علانية. كما توفر مؤسسة ميكس مجموعة متنوعة من الأدوات التحليلية (تحديد نقاط مرجعية).

(٢) انظر: *Finance for All? Policies and Pitfalls in Expanding Access*, World Bank, 2007, http://www.worldbank.org/financeforall; and *Finance, Inequality and Poverty: Cross-Country Evidence*, June 2004, http://www microfinancegateway.org/gm/document-1.9.26326/22082_Finance_Inequality.pdf.

على الائتمان من أهمية، فإن إمكانية الحصول على خدمات مدخرات آمنة ومرنة يمكن أن تحوّل أيضا الحياة الاقتصادية للفقراء من خلال مساعدتهم على بناء الأصول مع مرور الوقت.

٣٩ - ويعرّف الصندوق ''التمويل الشامل'' بأنه وسيلة لضمان توفير مجموعة متنوعة من المنتجات المالية ذات النوعية الجيدة (على سبيل المثال المدخرات والائتمانات والتأمين والدفعات والتحويلات) عن طريق مجموعة واسعة من مقدمي الخدمات المالية[٣]، إلى جميع شرائح المجتمع بتكلفة معقولة وعلى أساس مستدام.

٤٠ - ويقدم الصندوق الدعم من خلال البرامج القطرية لتنمية القطاعات، والبرامج العالمية والدعوة. ويجري تصميم البرامج القطرية على أساس احتياجات فرادى البلدان وتشمل تقديم الدعم على المستوى الكلي (السياسة والإطار القانوني والتنظيمي)، ومستوى البنية التحتية المالية (على سبيل المثال رابطات مقدمي خدمات البيع بالتجزئة، ومعاهد التدريب) ومستوى البيع بالتجزئة (مقدمو الخدمات المالية). ويولي الصندوق اهتماما خاصا لبرامج التشغيل الجديدة الخاصة بالشمول المالي، وبخاصة قنوات التوزيع المبتكرة (الصيارفة) والتكنولوجيا (مبادرة الأموال المتحركة ''(mobile money)''. والغرض من البرامج العالمية هو استكمال البرامج القطرية من خلال تعزيز الابتكارات التي تعمل على توسيع نطاق الشمول المالي (على سبيل المثال الشباب والطاقة المتجددة والأموال المتحركة). وثمة أوجه تآزر واعدة آخذة في الظهور بين البرامج القطرية والمبادرات المواضيعية العالمية (على سبيل المثال يجري حاليا الترويج على الصعد الوطنية لتمويل الشباب).

٤١ - في عام ٢٠١٢، قدم الصندوق الدعم لبرمجة التمويل الشامل في ٣١ بلدا من أقل البلدان نموا (عشرون منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ١١ بلدا في آسيا). وقدم الصندوق الدعم لتسعة بلدان من ٣١ بلدا من خلال المبادرات العالمية أو الإقليمية وثمانية من البلدان التي تتلقى الدعم حاليا هي في حالة ما بعد النزاع. ونقص عدد البلدان التي تتلقى الدعم من خلال البرامج القطرية لتنمية القطاعات بمعدل بلدين وذلك بسبب نقص الموارد الأساسية الذي قيّد القدرة على توسيع نطاق البرامج القطرية.

تحسين إمكانيات الحصول على الخدمات المالية (عدد العملاء النشطين)

الجدول ٣

(٣) مؤسسات التمويل البالغ الصغر والمصارف التجارية والتعاونيات المالية والمنظمات غير الحكومية وشركات نقل الأموال.

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد العملاء	٣٧٩ ٠١٨	٤٣٨ ٢٧٢	٦١٦ ٠٣٥	١ ١٧١ ٣٠٦	١ ٧٦٨ ٩٣١

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عدد العملاء	٢ ٥٥٠ ٥٦٥	٣ ٥١١ ٧٢٣	٤ ٠٦٢ ١٦١	٨ ٤٣٩ ٩٠٥

٤٢ - في عام ٢٠١٢، حقق الصندوق هدفه المتمثل في خدمة ٦ ملايين عميل نشط بحلول سنة ٢٠١٣ بواسطة مقدمي خدمات مالية يستثمر في أنشطتهم. ونظرا إلى أن الأسر المعيشية تشمل خمسة أشخاص في المتوسط يمثل هذا أثرا على حياة نحو ٤٢ مليون نسمة. ويدخل في عداد العملاء الناشطين البالغ عددهم ٩٠٥ ٤٣٩ ٨، عدد المدخرين ٣٧٦ ٩١١ ٧ مدخرا، وعدد العملاء المستفيدين من الأموال المتحركة ٥٢٩ ٥٢٨ عميلا؛ أما عدد المقترضين فأقل من ذلك بكثير حيث يبلغ ٠٥٨ ٢٤٨ ٢ مقترضا. ومنذ عام ٢٠٠٩، ركز الصندوق على دعم المدخرات التي يقودها مقدمو الخدمات المالية وذلك نظرا للفائدة المزدوجة المتأتية من استخدام مقدمي الخدمات المالية للموارد المحلية لتمويل النمو، من ناحية، والنتائج الإيجابية المستفادة من دراسات الأثر على العملاء بشأن فوائد المدخرات، من ناحية أخرى.

٤٣ - وتبلغ نسبة النساء المقترضات ٦٥ في المائة (وهي أعلى من عتبة الصندوق البالغة ٥٠ في المائة). وظلت النسبة المئوية للمقترضات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ على حالها تقريبا (حيث تراوحت بين ٦٤،٦ و ٦٥ في المائة) من منظور عالمي. ومع ذلك، يبدو أن سياسة الصندوق التي تتطلب من مقدمي الخدمات المالية خدمة ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من النساء كانت سياسة فعالة من حيث تحسين الأداء في غربي أفريقيا، حيث ارتفعت النسبة المئوية فيها من ٤٥،٣ إلى ٥٩،٨ في المائة. وتتزامن الزيادة في نسبة النساء المقترضات في غربي أفريقيا بتحسن أوسع نطاقا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في عدد مقدمي الخدمات المالية من بلدان غربي أفريقيا، في النسبة المئوية لموظفي القروض من الإناث (زيادة من ٣٨ إلى ٤٢ في المائة)، ونسبة الإناث في عداد المديرين (زيادة من ٢٠ إلى ٣٧ في المائة)، ولكن لم يطرأ لغاية الآن أي تغيير في تمثيل [المرأة] في المجالس. ولعل المناقشات التي عقدها الصندوق مع مقدمي الخدمات المالية بشأن وضع أهداف للاتفاقات المستندة إلى الأداء بخصوص العميلات من النساء، أدت إلى مناقشات أوسع نطاقا حول تمثيل المرأة في جميع أنحاء الإدارة. وبغض النظر عن المصدر، يعمل الصندوق على توسيع أهداف الاتفاقات المستندة إلى الأداء بحيث تشمل ليس النسبة المئوية من العميلات من النساء فحسب وإنما تشمل أيضا النسبة المئوية من الموظفين والإدارة (موظفو القروض والمديرون وأعضاء مجالس الإدارة).

الجدول ٤

مؤشرات النتائج	الخطة المقررة	التنفيذ الفعلي	تقييم الأداء
١ - مدى تحسين مقدمي الخدمات المالية إمكانية الوصول إلى عملائهم	٤ ٨٦٢ ٩٦٨	٨ ٤٣٩ ٩٠٥	+
٢ - صافي التغيير في قيمة حافظة القروض التي يقدمها مقدمو الخدمات المالية مقابل مجموع المساهمات الأساسية للصندوق	٢٠ إلى ١	٢٢ إلى ١	+
٣ - صافي التغيير في قيمة حافظة المدخرات لدى مقدمي الخدمات المالية مقابل مجموع المساهمات الأساسية للصندوق	١٠ إلى ١	٢٥ إلى ١	+

٤٤ - ويُعزى النمو الكبير الذي تحقق في مجال الدعوة في عام ٢٠١٢ (المؤشر ١) بصفة عامة إلى بلوغ برامج قطرية عديدة حيز التنفيذ الكامل (توغو، السنغال، مدغشقر، ملاوي، نيبال) عن طريق المبادرات المواضيعية الجديدة (مثل ميكروليد (MicroLead) ويوثستارت (YouthStart)، واستمرار التوسع السريع (الذي وصل إلى ٥٢٩ ٥٢٨ عميلا) الذين يستخدمون ''الأعمال المصرفية دون فروع مصرفية''، من برنامج الشمول المالي في المحيط الهادئ، وهو برنامج رائد تقدم الحكومة بموجبه مدفوعات إلى الأشخاص، والتوسع كذلك في الأعمال المصرفية التي تتم بواسطة الهواتف المحمولة، والقدرة المالية في المحيط الهادئ.

٤٥ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الدعم لـ ٩١ من مقدمي الخدمات المالية في عام ٢٠١٢. ويُعزى النقصان الصافي من ٩٣ [إلى ٩١ في عدد مقدمي الخدمات المالية] الذي حدث في عام ٢٠١١ إلى إنهاء الدعم المقدم إلى مقدمي الخدمات الذين أخفقوا في تحقيق أهداف الأداء أو في إتمام اتفاقات التمويل. ويتيح هذا الدعم لمقدمي الخدمات المالية إمكانية زيادة قيمة قروضهم وحافظات مدخراتهم إلى حد أكبر مما كان متوقعا (المؤشران ٢ و ٣). ويُعزى ذلك إلى مبادرتي يوثستارت (YouthStart) وميكروليد (MicroLead). ومن المرجح أن تكون النتائج المستقبلية متماشية مع الأهداف العالمية الموضوعة، لأن بعض مقدمي الخدمات المالية عجزوا عن تحقيق الأهداف التي وضعت في اتفاقاتهم المستندة إلى الأداء.

٤٦ - ترد استدامة مقدمي الخدمات المالية الذين يستثمر الصندوق فيهم، في المؤشرات التي تركز على الربحية، ونوعية حافظة الاستثمارات، والشفافية (المؤشرات من ٤ إلى ٦).

استدامة مقدمي الخدمات المالية

الجدول ٥

	مؤشرات النتائج	الخطة المقررة	التنفيذ الفعلي	تقييم الأداء
٤ -	تحسين مقدمي الخدمات المالية استدامتهم (ربحيتهم)	٨٠ في المائة	٨٣ في المائة	+
٥ -	مدى تحسين مقدمي الخدمات المالية لنوعية حافظتهم	٨٠ في المائة	٦٥ في المائة	+/-
٦ -	أصدر مقدمو الخدمات المالية بيانات مالية مدققة الحسابات (الشفافية)	>٩٥ في المائة	٨٧ في المائة	+

٤٧ - وفي عام ٢٠١٢، حسَّن ٨٣ في المائة من مقدمي الخدمات المالية المدعومين من قِبَل الصندوق ربحيتهم، وحقق ٦٣ في المائة منهم أهدافهم المحددة لنوعية حافظتهم. ويمثل هذا عاملا رئيسيا في قدرة مقدمي الخدمات المالية على مواصلة الارتقاء بخدماتهم عندما ينتهي الدعم المقدم لهم من الصندوق.

٤٨ - وتُقاس نوعية الحافظة بمقدار المعيار (الذي تقل فيه نسبة الخطورة التي تتعرض لها الحافظة عن ٥ في المائة). وقد تحسّن الأداء بالقياس إلى هذا المؤشر تحسناً طفيفا من نسبة ٥٨ في المائة التي تمثل عدد مقدمي الخدمات الذين حققوا أهدافهم في عام ٢٠١١، إلى نسبة ٦٥ في المائة الذين حققوا أهدافهم في عام ٢٠١٢. وبينما كان الأداء المتعلق بنوعية الحافظة قويا في آسيا، حيث حقق ٩٥ في المائة من مقدمي الخدمات المالية أهدافهم، كان التحسن هامشيا بوجه عام. وقد تركزت رداءة نوعية الحافظة في أفريقيا (حيث تحقق ٦٢ في المائة من الهدف في شرق أفريقيا و ٤٥ في المائة فقط من الهدف في غرب أفريقيا). واشتملت العوامل الخارجية على أنظمة بدأ نفاذها مؤخرا في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تسمح الآن لمقدمي الخدمات المالية بإبقاء القروض غير المجزية في حافظتهم لمدة سنتين فقط بدلا من سنة واحدة في الماضي، وهي الفترة اللازمة لشطب هذه القروض.

٤٩ - وأجرى ٨٧ في المائة من مقدمي الخدمات المالية الذين يتلقون الدعم من الصندوق تدقيقا خارجيا لحساباتهم في سنة ٢٠١٢، وتوقف التمويل عن مقدمي الخدمات المالية الذين لم يمتثلوا لهذا الطلب. وسيواصل الصندوق التوقف عن دعم مقدمي الخدمات المالية الذين يقصرون عن الامتثال، وسوف يُنهي تمويل مقدمي الخدمات المالية الذين لا يعالجون مسألة الامتثال.

البيئة السياساتية والمؤسسية

الجدول ٦

مؤشرات النتائج	الخطة المقررة	التنفيذ الفعلي	تقييم الأداء*
٧ - مدى تحسُّن بيئة السياسة الوطنية لحماية العملاء	٧٥ في المائة	٨٢ في المائة	+
٨ - قدرة الشبكات والجمعيات على توفير الدعوة بشأن حماية العملاء لمقدمي الخدمات المالية	٧٠ في المائة	٩٥ في المائة	+
٩ - مدى انشغال مقدمي الخدمات المالية في حماية العملاء	٦٠ في المائة	٤٥ في المائة	+/-
١٠ - مدى دعم الجهات المانحة لنهج النُظم المالية الذي يأخذ به الصندوق	٦٥ في المائة	٤٧ في المائة	-

* درجات تقييم الأداء: أُنجز (+)= يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠٪؛ أُنجز جزئيا (+/-) = ما يتراوح بين ٥٠ و ٧٥٪؛ غير مرضٍ (-)= < ٥٠٪.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٢، وسّع الصندوق نطاق مساهماته في نشر مبادئ حماية العملاء المتعلقة بـ ''الحملة الذكية''. وفي عام ٢٠١٠، بدأ الصندوق بتنفيذ مبادئ حماية العملاء، سعيا منه إلى تحقيق أكثر من ٨٠ في المائة من التغطية بحلول سنة ٢٠١٣. وخلال السنوات الثلاث، أحرز الصندوق تقدما ملحوظا، وهو في سبيله إلى بلوغ هذا الهدف.

٥١ - وفي عام ٢٠١٢، على صعيد السياسة العامة (المؤشر رقم ٧)، كانت نسبة ٨٢ في المائة من البلدان التي يعمل فيها الصندوق قد اتخذت مبادرات تتعلق بمبادئ حماية العملاء على صعيد القطاعات. وكانت تلك النسبة أعلى من الهدف المحدد لسنة ٢٠١٢ ونسبته ٧٥ في المائة وتزيد بمعدل مرتين عن النسبة التي تحققت في عام ٢٠١١ (٤٢ في المائة). واشتملت المبادرات على التعاقد مع صناع السياسات وواضعي الأنظمة بهدف زيادة الوعي بشأن حماية العملاء وإبراز المسائل ذات الأولوية، مثل تنظيم التصرف في الأسواق والإعلان عن الأسعار. ومن الأمثلة على هذا العمل ما قامت به ليسوتو حيث قدم الصندوق الدعم للمصرف المركزي في وضع استراتيجية وطنية بشأن التثقيف المالي الذي يُعد مكوّنا حاسما في حماية العملاء.

٥٢ - وعلى صعيد البنية التحتية المالية، قام الصندوق في عام ٢٠١٢ بزيادة عدد الأنشطة التي تقودها الشبكات لصالح أعضائها من مقدمي الخدمات المالية وحققت نسبة ٩٥ في المائة من هدفها (المؤشر ٨). وقد حسَّنت هذه الأنشطة قدرة الجهات الفاعلة على مستوى الصناعة على القيام بالدعوة لدى واضعي الأنظمة بشأن المعايير وأفضل الممارسات، وعلى بناء قدرة مقدمي الخدمات المالية على تقديم خدمات مالية مسؤولة باستمرار إلى عملائهم.

وقدّم الصندوق أيضا الدعم لعمليات تدريب إقليمية على مبادئ حماية العملاء، ونشرها على الصعيد الوطني. ففي مدغشقر، على سبيل المثال، نظمت رابطة مقدمي الخدمات المالية دورة تدريبية لموظفي القروض في مجال الأداء المالي والاجتماعي فضلا عن دورة تدريبية للمدربين حول إلمام العملاء بالنواحي المالية، وقادت حملة لاعتماد أعضاء رابطة مقدمي الخدمات المالية مدونة سلوك خاصة بهم.

٥٣ - وعلى صعيد البيع بالتجزئة، وابتداء من أواخر عام ٢٠١٠، راجع الصندوق معياره المتمثل في الاتفاقات المستندة إلى الأداء كي ما يشجع بقوة جميع مقدمي الخدمات المالية على تأييد مبادئ حماية العملاء وذلك بهدف تحقيق تغطية تزيد عن ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٣.

٥٤ - ونتيجة لذلك، أيد المبادئ ٤٥ في المائة (من نسبة ٢٣ في المائة في عام ٢٠١١) من جميع مقدمي الخدمات المالية العاملين مع الصندوق (المؤشر ٩)، ويمثل هذا زيادة تقارب ضعفي النسبة التي تحققت في السنة السابقة، لكنها ما زالت دون الهدف المحدد بـ ٦٠ في المائة. وبدأ التلاحم بين الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري والاشتراك المباشر مع مقدمي الخدمات المالية يؤتي ثماره، ولكن يجب مع ذلك القيام بمزيد من العمل في هذا الصدد. وفي حين سيواصل الصندوق الاشتراك مع مقدمي الخدمات المالية والرابطات من أجل تأييد واعتماد مبادئ حماية العملاء، فإنه سيواصل أيضا العمل على تحويل تلك الالتزامات إلى تغييرات حقيقية في مجال الممارسة. ويعمل الصندوق حاليا على وضع آلية للتمويل تتولى دعم المرحلة المقبلة من تنفيذ مبادئ حماية العملاء.

٥٥ - ويعمل الصندوق مع الشركاء في التنمية لجعل الدعم والبرمجة يتفقان مع الأولويات الوطنية. وتقوم لجان الاستثمار على الصعيد القطري بمراجعة المبادرات الجديدة وتنسيق عمليات التمويل على الصعيد القطري، وفي بعض الأحيان تجميعها معاً. وقد وفّرت هذه المبادرات مبلغا قدره ٢٢٤ مليون دولار في شكل تمويل للبرامج التي وضعها الصندوق لتكميل وحفز موارد (تبلغ ٥،٣ مرات) مقدار الموارد الأساسية للصندوق، وبذلك تكون قد أسهمت مساهمة كبيرة في النتائج التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير. غير أن نسبة قدرها ٤٧ في المائة فقط من المانحين النشطين في مجال التمويل الشامل على الصعيد القطري شاركوا في لجان الاستثمار التي نظمها الصندوق في عام ٢٠١٢ (المؤشر ١٠). وهذا يمثل نقصانا طفيفا بالمقارنة مع السنة السابقة. ويُعزى هذا الانخفاض في مشاركة الممولين في البرامج القطرية التي يصممها الصندوق، بحسب إحدى النتائج الرئيسية والتوصيات المستخلصة من استعراض الحافظة، إلى عدم وجود صفة رسمية لهذه البرامج. ويشير استعراض الحافظة إلى أن الصندوق لن يتمكن من الحفاظ على دوره القيادي في التمويل الشامل إذا

لم يكن قادرا على الشروع في تصميم وإنشاء ''صناديق للتمويل الشامل''، محلية ومسجلة قانونا، وعلى القيام أيضا بدور نشط في إدارة شؤونها باعتبار أن هذه الصناديق أصبحت النموذج المفضل لدي كثير من الممولين على الصعيد القطري.

ثالثا – نتائج الإدارة، ٢٠١٢

٥٦ – تميّز عام ٢٠١٢ بتزايد الخلل بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية ورحيل الأمين التنفيذي. وتُرك العديد من المناصب الإدارية شاغرا خلال هذه الفترة لتمكين الأمين التنفيذي الجديد من تشكيل فريقه. ويمكن أن تكون الحالة المالية وعملية إدارة الانتقال كلتاهما قد أديتا إلى تآكل بعض تصورات الموظفين، على نحو ما يبرزه مؤشر تصورات الموظفين في الجدول الوارد أدناه. ويمثل الهبوط بمقدار ١٣ نقطة مئوية بالمقارنة مع عام ٢٠١٠ عنصرا ينبغي للإدارة أن توليه اهتماما خاصا في عام ٢٠١٣.

الجدول ٧

المنظور	الهدف الاستراتيجي	المؤشر	النتيجة لسنة ٢٠١١	النتائج لسنة ٢٠١٢
رضا العميل	البرمجة ذات الصلة بأقل البلدان نمواً، بما فيها تلك البلدان الخارجة من نزاع*	أقل البلدان نمواً، المشمولة ببرامج الصندوق	٣٧ بلداً من أقل البلدان نمواً	٣٧ بلداً من أقل البلدان نمواً
الكفاءة الداخلية	تعزيز التنسيق في الأمم المتحدة	النسبة المئوية من أقل البلدان نمواً التي توجد للصندوق أنشطة فيها والتي تُدمج فيها المساهمات في الإطار البرنامجي للأمم المتحدة على الصعيد القطري	٨٥ في المائة	٨٥ في المائة
	تحسين كفاءة التنفيذ	نسبة النفقات الإدارية إلى النفقات الإجمالية	١٠،٣ في المائة	٩،١ في المائة
	تصوُّر الموظفين**	النسبة المئوية للموظفين الذين يشعرون بأن لديهم ما يحفزهم على العمل بكامل طاقتهم	٧٥ في المائة	٦٢ في المائة
	تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق		٢٥/٢١	٢٥/٢٤
الموارد المالية	تحقيق أهداف تعبئة الموارد	تمت تعبئة الموارد العادية	١٩,٠ مليون دولار	١٦،٩ مليون دولار
	ضمان التنفيذ وفق الخطة	تمت تعبئة موارد أخرى	٣٣،٩ مليون دولار	٣٧،٩ مليون دولار
		التنفيذ ضمن حدود الإنفاق السنوي المقرر	٨٤ في المائة	٨١ في المائة

* تستفيد ثلاثة بلدان إضافية من أقل البلدان نموا من البرامج العالمية فقط.

** تقارن نتائجُ تصوُّر الموظفين نتائجَ سنة ٢٠١٢ بنتائجِ سنة ٢٠١٠، لأنه لم يُجرَ مسحٌ شامل للموظفين في سنة ٢٠١١.

٥٧ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تعزيز نظمه وإجراءاته وشرع بالعمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، دون حدوث أي تعطل يُذكر. واقترن العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بتدريب جميع الموظفين في الربع الأخير من عام ٢٠١٢، الأمر الذي تكفّل بعملية سلسة لإقفال الحسابات في نهاية العام.

٥٨ - وسوف يتم في نيسان/أبريل ٢٠١٣ تنفيذ آخر التوصيات المتبقية من عملية مراجعة الحسابات الشاملة التي أجراها مكتب مراجعة الحسابات والتدقيق في عام ٢٠٠٩. وعزّز الصندوق سياسته المتعلقة بمراجعة الحسابات لضمان القيام في كل سنة بمراجعة حسابات عدد معين يمثل مشاريع الصندوق، وذلك بالتنسيق مع سياسة مراجعة الحسابات المتبعة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ٢٠١٢، أتاح الصندوق، للمرة الأولى، ما لديه من معلومات لمبادرة شفافية المعونة الدولية.

٥٩ - ويُعزى معدل تحسن الكفاءة، ظاهريا، بنسبة ٩،١ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى مجرد حدوث انخفاض في ميزانية الدعم لفترة السنتين التي خصصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعمل الصندوق حاليا على وضع تصنيف منقح للتكاليف يكفل إسناد تكاليفه على نحو أفضل. ويعكس الانخفاض الطفيف في معدل الإنجاز الرصد الدقيق للنفقات كي ما يأخذ في الاعتبار النقصان في الموارد الأساسية.

رابعا - الشراكات والدعوة

٦٠ - يعتمد الصندوق بصورة متزايدة على المبادرات التي تتخذها الجهات المعنية المتعددة الأطراف من أجل زيادة أثر تدخلاته. وفي عام ٢٠١٢، جرى تطوير أو تعزيز الشراكات على عدة جبهات ومع شركاء متنوعين، بمن فيهم القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة.

٦١ - ويستضيف الصندوق حاليا، بناء على طلب الجهات الرئيسية الراعية له، أمانة المؤسسة المسماة ''ائتلاف الأموال الأفضل من النقدية Better Than Cash Alliance''، الذي أُطلق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بالاشتراك مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وشركة فيزا، ومجموعة سيتي، وشبكة أوميديار، ومؤسسة فورد، ومؤسسة بيل وميلندا غيتس، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وباب العضوية في هذا الائتلاف مفتوح أمام

الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الإنمائية وذلك بهدف تعزيز الانتقال من استخدام الأموال النقدية إلى الدفعات الإلكترونية.

٦٢ - تعززت متانة الشراكة بين صندوق فنمارك الاستئماني (جنوب أفريقيا) والمركز المعني بالأنظمة المالية والشمول المالي (جنوب أفريقيا)، الرامية إلى تطوير إطار التشخيص والبرمجة المتعلق بـ ''إتاحة إمكانية الحصول على التمويل (MAP)''، وذلك من خلال تطبيق مشاريع تجريبية أولية في تايلند وكوت ديفوار وميانمار.

٦٣ - وأقام الصندوق شراكة جديدة مبتكرة متعددة البرامج قدرها ١٦ مليون دولار مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، سيجري بمقتضاها تقديم الدعم إلى ٧ برامج عالمية مشمولة بالصندوق، وذلك عن طريق اتفاق لتقاسم التكاليف يوفر للصندوق مرونة قصوى لتوطيد ميزته النسبية. وقد انضمت حكومتا النرويج والنمسا للاتفاق الإطاري من خلال إقامة شراكة مع الصندوق بشأن البرنامج العالمي المعروف باسم ''البداية النظيفة CleanStart''.

٦٤ - وتم تعزيز الشراكات في مجالي المعرفة وبناء القدرات مع المركز السويدي الدولي للديمقراطية المحلية وأكاديمية لاهاي. وتم أيضا توقيع مذكرة تفاهم جديدة مع أكاديمية لاهاي، تعزز بموجبها دور الصندوق في وضع مناهج دراسية ذات صلة بالتنمية المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية.

٦٥ - وفيما يتعلق بالدعوة، شارك الصندوق بفعالية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ''ريو +٢٠''، وقام على هامش المؤتمر وبالاشتراك مع بعض أقرب شركائه بعقد مناسبة بشأن وصول الفقراء ماليا إلى الطاقة النظيفة. وفي عام ٢٠١٢، أتيحت للصندوق أيضا فرصة المشاركة في تنظيم مناسبتين في أثناء الاحتفال بـ ''أيام التنمية الأوروبية''، إحداهما بشأن تمويل الطاقة النظيفة لصالح الفقراء والأخرى بشأن الشمول المالي والإعاقات.

٦٦ - وقام الصندوق أيضا بدور رئيسي في مؤتمر القمة المعني بالمدن الأفريقية ''Africities''، المعقود في داكار، حيث موّل الصندوق مشاركة ٧٠ من الموظفين المحليين والحكوميين من ١٦ بلدا، في هذا المؤتمر الذي وفّر لهم فرصة فريدة لتبادل الأفكار مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم القطاع الخاص، حول المواضيع المتصلة بالتنمية المحلية. وأبرم الصندوق خلال مؤتمر القمة هذا اتفاقية هامة مع منظمة ''المدن المتحدة United Cities''، والحكومات المحلية في أفريقيا التي خصصت أدواتها ونُهُجها لأغراض التنمية المحلية، وذلك كمساهمة حاسمة منها في تلك الأغراض. وقدم الصندوق الدعم بفعالية لإنشاء مجلس

ابتكاري لتمثيل الحكومات المحلية في الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا، وقد أُطلق هذا البرنامج المعروف باسم ''مجلس السلطات المحلية''، في أيار/مايو ٢٠١٢.

٦٧ - وقام الصندوق، بالمشاركة مع منتدى الكومنولث للحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنشر ملخصين للسياسات العامة يمثلان حالة الحكم المحلي في الجنوب الأفريقي وفي شرقي أفريقيا.

٦٨ - وأخيرا وليس آخرا، واصل الصندوق استضافة أمانة المحامية الخاصة للأمين العام لشؤون التمويل الشامل لأغرض التنمية، صاحبة السمو الملكي الأميرة مكسيما من هولندا التي كانت نشيطة جدا في الوفاء بولايتها في مجال الدعوة، في عام ٢٠١٢.

خامسا - ضمان الجودة

٦٩ - في عام ٢٠١٢، أعاد الصندوق صياغة سلسلة نتائج ممارسته بهدف توضيح العلاقة بين تدخلات المنظمة ونتائج التنمية التي يسعى إلى التأثير فيها. وفي أثناء هذه العملية، تم تعريف المساءلة على نحو أفضل.

٧٠ - وأُجري استعراض لحافظة الصندوق المتعلقة بالتمويل الشامل تقرّر بموجبه أن الحافظة تتفق بشكل جيد مع ولاية الصندوق الخاصة بأقل البلدان نموا، ومع الهدف الاستراتيجي للصندوق المتمثل في العمل في بيئات توصف بأنها ''بيئات صعبة''. واعتبر الاستعراض أيضا أن البرامج القطرية والمبادرات المواضيعية العالمية ذواتا صلة وثيقة للغاية. وفي سبيل المضي قدما، أُوصي بأن يميز الصندوق على نحو أفضل بين برمجته في أقل البلدان نموا ذات المخاطر العالية، حيث تستطيع المنظمة أن تستفيد من ميزتها ''كمحرك أول''، وبرمجته في الأسواق الأكثر نضجا، حيث يستطيع الصندوق أن يركز نهجه بقدر أكبر على أسواق محددة، مثل المدخرات أو الشباب. واعتُبرت نظم إدارة الصندوق الخاصة بالإشراف والرصد والإبلاغ عن الاستثمارات، نظما قوية بصفة عامة، ولكن أُوصي بأن يتم توفير معلومات أفضل لأصحاب المصلحة الخارجيين عن التقدم المحرز في التنفيذ والدروس المستفادة. وأوصى الاستعراض أيضا بأن يعيد الصندوق تصميم نموذج التمويل الذي يستخدمه في برامجه القطاعية القطرية من أجل تحسين تأثير التمويل وإتاحة إمكانية مشاركة أفضل في وضع وإدارة هياكل لصناديق استثمارية تكون أكثر قابلية للنماء.

٧١ - وفيما يتعلق بأداء الحافظة المالية على المستوى الإجمالي، اعتُبر أداء حافظة التمويل الشامل أداءً جيدا. وحظيت مساهمة الصندوق بالاستحسان بوجه خاص في البرامج التي تستهدف التوسع الريفي، وتطوير منتجات جديدة مفيدة للمرأة، وآليات جديدة للتنفيذ

(مثل الأعمال المصرفية الإلكترونية). وفيما يتعلق بأعمال الصندوق في مجال دعم الإصلاح على المستوى الكلي، وبأعماله في البلدان التي وضعت فيها استراتيجيات وتشريعات وطنية بشأن التمويل الشامل، موضع التطبيق بالفعل، أوصى استعراض الحافظة بأن يركز الصندوق بشكل أكبر ومباشر على عدد من مواضيع السياسة العامة بغرض تقديم الدعم إليها، مستفيدا في ذلك، على سبيل المثال، من العمل الذي قامت به المنظمة مؤخرا في مجال حماية العملاء أو التثقيف/الإلمام المالي. وأوصى الاستعراض أيضا بتحسين التكامل بين البرامج القطرية للصندوق والنُهُج المواضيعية العالمية.

٧٢ - وفيما يتعلق بتطوير البرامج واستنساخها، سلّطت التقييمات الضوء على ضرورة إيجاد آليات أفضل لتعميم ونشر نتائج العمل التي تتسم بالابتكار وذلك بهدف دعم أهداف الصندوق الأوسع نطاقا المتمثلة في دعم إصلاح السياسة العامة وتحفيز توفير مبالغ إضافية من رؤوس أموال الاستثمار لنظم التمويل العام والتمويل الشامل في أقل البلدان نموا.

٧٣ - في عام ٢٠١٢، وضع الصندوق اللمسات النهائية على استراتيجيته المتعلقة بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة. وسوف تتيح هذه الاستراتيجية للصندوق إمكانية إدماج البُعد الجنساني إدماجا كاملا في جميع جوانب عمله بحلول عام ٢٠١٧، بما يتفق مع المبادئ التوجيهية لخطة عمل الأمم المتحدة على صعيد المنظومة (UN SWAP). وعُقدت دورات تدريبية لزيادة قدرة الموظفين على إدماج نوع الجنس في جميع مشاريع الصندوق. وتم تعديل مؤشرات مؤسسية وبرنامجية رئيسية لغرض إدماج نوع الجنس في التخطيط الاستراتيجي للمنظمة.

سادسا - التحليل المالي

٧٤ - في عام ٢٠١٢، استمر نمو الإيرادات الإجمالية للصندوق وبلغ رقما قياسيا قدره ٥٥ مليون دولار (في ارتفاع من مبلغ ٥٣ مليون دولار في عام ٢٠١١، و ٢٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٧). واستمر تنوع قاعدة الجهات المانحة للصندوق، حيث بلغ عددها ٣٦ جهة مانحة (في ارتفاع من ٣٣ جهة مانحة في عام ٢٠١١، و ٢٠ جهة مانحة في عام ٢٠٠٧)، منها ٦ جهات مانحة من المؤسسات الكبرى في القطاع الخاص، ساهمت بمبلغ إجماليه ١٠ ملايين دولار للصندوق (أي ما يمثل نسبة قدرها ١٧ في المائة من إجمالي إيرادات الصندوق). وعلى الرغم من أن الإيرادات القياسية هي مؤشر على الطلب القوي لخدمات الصندوق، فهي تُعزى بكاملها إلى استمرار النمو في الموارد غير الأساسية التي زادت بنسبة ١٢ في المائة عن المستويات التي بلغتها في عام ٢٠١١. وانخفضت الموارد الأساسية بنسبة ١١ في المائة لتصل إلى ١٦،٩ مليون دولار في عام ٢٠١٢ (بضمنه مبلغ ٢،٣ مليون دولار خصصه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ويعزى ذلك إلى القيود المالية التي تغل يد الحكومات

المانحة، وإلى تقلبات أسعار الصرف. وظلت المساهمات الأساسية أدنى كثيرا من الهدف المحدد البالغ مقداره ٢٥ مليون دولار في السنة اللازم للصندوق، كحد أدنى، لكي يواصل عملياته في ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٩ بلدا، على النحو المتوخى في الخطة الاستثمارية للصندوق. ومن بين الجهات المانحة الخمس الأوائل في عام ٢٠١٢، كانت السويد أكبر المساهمين حيث ساهمت بمبلغ قدره ١١ مليون دولار، تليها النرويج، ومؤسسة ماستر كارد، ولكسمبرغ، والمفوضية الأوروبية.

٧٥ - وفي أواخر عام ٢٠١٢، أجرى الصندوق مشاورات مع أصحاب المصلحة نوقشت خلالها سيناريوهات بشأن مستقبل الصندوق، أشير فيها إلى أن النقص في الموارد الأساسية يمثل قيدا شديدا يغل يد الصندوق في تغطية تكاليفه والقيام بولايته المتمثلة بتوظيف الاستثمارات في أقل البلدان نموا. ونظرا إلى أن احتياطيات الصندوق توشك على النفاد، فإن هناك احتمالا بأن يضطر الصندوق بالفعل في عام ٢٠١٣ إلى تجميد برمجته في بعض أقل البلدان نموا ما لم يتم تأمين مستويات أوفى من الموارد الأساسية. وفي المشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة، أعرب عدد من المانحين الرئيسيين عن اهتمامهم في استكشاف الفرص المتاحة لزيادة المساهمة في الموارد الأساسية للصندوق أو لبدء المساهمة فيها، حسب الاقتضاء. وبالتالي، لا يزال الصندوق متفائلا بأنه سيكون قادرا على مواصلة عملياته، على الأقل، في ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا مع الاستمرار في الوقت نفسه في حفز توفير مبالغ كبيرة لتغطية الموارد غير الأساسية من مصادر خاصة وعامة لصالح أقل البلدان نموا.

٧٦ - وبلغ مجموع النفقات في عام ٢٠١٢ مبلغا قدره ٥٣،٦ مليون دولار، أي أقل بنسبة ١١ في المائة مما كانت عليه في سنة ٢٠١١ (٥٩،٩ مليون دولار). وانخفضت النفقات من الموارد العادية بنسبة ٢٥ في المائة لتصل إلى ٢٣،٦ مليون دولار في حين ظلت النفقات من الموارد الأخرى على حالها عند مبلغ ٢٤ مليون دولار. وتقلصت مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق ميزانية الدعم لفترة السنتين، بنسبة ١٨ في المائة. ومن المتوقع أن يعكس الانخفاض في النفقات من الموارد العادية هذا الانكماش في الإيرادات. وهذا الاتجاه كان متوقعا عقب الاستثمارات القوية التي وُظفت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ويواصل الصندوق رصد استقراره المالي في الأجل الطويل بكل عناية، ويستثمر موارده الأساسية المحدودة استثمارا استراتيجيا في مبادرات من شأنها أن تضاعف نتائج التنمية وتجتذب قدرا كبيرا من الموارد غير الأساسية.

٧٧ - وفي نهاية عام ٢٠١٢، بلغت أرصدة الصندوق مبلغا قدره ٦٠،٧ مليون دولار. ولدى الصندوق أيضا احتياطي تشغيلي يبلغ ٢٤،٦ مليون دولار تقريبا لحساب الموارد

الأساسية ولحساب الموارد الخارجة عن الميزانية. وسيتم تخفيض الاحتياطي بمبلغ قدره ١٠ ملايين دولار لتوفير اعتماد لتغطية تكاليف التأمين الصحي لفترة ما بعد الخدمة وذلك عملا بالاشتراطات التي بدأ تطبيقها بعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

اتجاهات النفقات، ٢٠٠٥-٢٠١٢

الجدول ٨

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
النفقات البرنامجية	١٩،٢	٢٥،٢	٢٨،٧	٣٧،٠	٤١،٥	٤٣،٩	٥٣،٧	٤٨،٦
- منها نفقات من الموارد العادية*	١١،٦	١٦،٨	١٩،٠	٢٢،٦	٢٢،٢	٢٥،٠	٢٩،٤	٢٣،٦
- منها نفقات من موارد أخرى	٧،٦	٨،٤	٩،٧	١٤،٤	١٩،٣	١٨،٢	٢٤،٤	٢٥،٠
دعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية**	٦,٧	٤,٦	٥,٤	٦,٨	٧,٦	٥,٥	٦,٢	٥,٠
المجموع	٢٥,٩	٢٩,٨	٣٤,٠	٨,٤٣	٤٩,١	٤٩,٣	٥٩,٩	٥٣,٦

* تشمل الأرقام نفقات الصندوق المقيدة على حساب المساهمات البرنامجية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٤,١ مليون دولار في سنة ٢٠١٢).

** تشمل الأرقام نفقات الصندوق المقيدة على حساب ميزانية الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل سنتين (٣,٣ ملايين دولار في سنة ٢٠١٢).

٧٨ - في عام ٢٠١٢، كانت نسبة ٦٩ في المائة من النفقات القطرية في أفريقيا (انظر الجدول ٩) تليها آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٢٨ في المائة. وجرى تنفيذ ٧٥ في المائة من النفقات البرنامجية عن طريق البرامج القطرية، واستأثرت المبادرات المواضيعية العالمية المشمولة بالصندوق بالنسبة المتبقية البالغة ٢٥ في المائة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧ في المائة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢.

النفقات البرنامجية لسنة ٢٠١٢، بحسب المنطقة الإقليمية ومجال الممارسة*

الجدول ٩

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المناطق الإقليمية/المواضيع	التنمية المحلية	التمويل البالغ الصغر	المجموع
أفريقيا	١٧,٥	١٥,٩	٣٣,٤
آسيا والمحيط الهادئ	٧,٠	٦,٨	١٣,٨
الدول العربية	٠,٨		٠,٨
أمريكا اللاتينية	٠,٦		٠,٦
المجموع	**٢٥,٩**	**٢٢,٧**	**٤٨,٦**

المصدر: البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، كما هي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ قبل إغلاق الحسابات بشكل نهائي.

* توزيع النفقات البرنامجية العالمية فيما بين المناطق هو توزيع تقديري يستند إلى حجم البرامج القطرية.

سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يتطلع قُدماً

٧٩ - تُعتبر سنة ٢٠١٣ سنة هامة بالنسبة للصندوق. إذ يجب التحضير للدورة البرنامجية الجديدة التي ستبدأ في سنة ٢٠١٤، وسوف يتم فيها اعتماد الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٨٠ - وفي عام ٢٠١٣، يجب على الصندوق أن يعالج بشكل فعال الخلل بين ميزانيته الأساسية ومساهماته غير الأساسية، إذا ما أريد للبرمجة وتنفيذ المشاريع في أقل البلدان نموا أن يظلا بمستويات عام ٢٠١٢، على الأقل. ومن أجل مواجهة ذلك التحدي، يجب القيام، في جملة تدابير أخرى، بزيادة الاتصال بالمانحين التقليديين وبالشركاء الماليين الجدد. ويجب أيضا وضع أدوات مالية مناسبة موضع التطبيق.

٨١ - وكانت عملية التشاور مع أصحاب المصلحة بشأن التوجهات الممكنة للصندوق في المستقبل التي قررها المجلس التنفيذي في مقرره ١٢/٢٠١٢، مفيدة في معالجة المسائل المذكورة أعلاه. وقد جرى عقد الدورتين الأولى والثانية من هذه المشاورات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في أثناء انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي.

٨٢ - وأكدت المشاورات من جديد المكانة الفريدة التي يتمتع بها الصندوق بوصفه الوكالة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة باستثمار رؤوس الأموال، وشجعت المشاورات الصندوق على استخدام ولايته المالية بكثافة أكبر على نحو يتيح له العمل مع القطاعين العام والخاص من خلال المنح والقروض وأدوات المزج المالي وأدوات تعزيز الائتمانات على المستويين السيادي ودون السيادي. وتعتزم إدارة الصندوق، في الإطار الأوسع للتمويل لأغراض التنمية، أن تستخدم تلك الأدوات المالية في الاتصال بالمانحين والشركاء الماليين الجدد، بمن فيهم العاملون في توظيف الاستثمارات ذات الأثر. وبهذا العمل، لا تعتبر الإفادة من الموارد الأساسية للصندوق غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة للحصول على مصادر بديلة حقيقية للتمويل لأغراض التنمية علاوة على المساعدة الإنمائية الرسمية، والأموال الخيرية، والأموال الخيرية المخصصة لمشاريع تجارية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والأعمال التجارية الاجتماعية. وينبغي للمناقشات الجارية مع مكتب الإدارة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تتيح إمكانية تحديد إطار تشغيلي وقانوني أنسب في هذا المجال.

٨٣ - كما أتاحت المشاورات مع أصحاب المصلحة الفرصة لمناقشة الضغوط المتزايدة على الميزانية الأساسية للصندوق، في بيئة غير رسمية. وفي مناسبات سابقة، أتيحت للصندوق فرصة استرعاء اهتمام المجلس التنفيذي إلى الحقيقة الموثقة ومفادها أن ميزانية أساسية سنوية قدرها ٢٥ مليون دولار هي أفضل وسيلة لتمكين الوكالة من المحافظة على المستوى الحالي لتدخلاتها في ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٩ بلدا. بيد أن الميزانية الأساسية السنوية للصندوق (باستثناء المساهمات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحيانا) قد راوحت في مكانها سنة تلو الأخرى بين مبلغ ١٥ مليون دولار و ١٧ مليون دولار. وخلال الفترة ذاتها، وبفضل حملة فعالة جدا لجمع الأموال أُجريت مع مؤسسات خيرية هامة، تضاعفت المساهمات غير الأساسية السنوية المقدمة إلى الصندوق بمقدار ثلاث مرات. ومؤدى مجموع هذين الاتجاهين للتمويل يجعل الوكالة في وضع غير مستدام، حيث يجري استخدام الميزانية الأساسية بصورة متزايدة، وسيجري عما قريب استخدامها بكاملها في المساعدة على تغطية التكاليف الإدارية المتصلة بتنفيذ المشاريع والبرامج الممولة من التمويل غير الأساسي. وإن مستوى استرداد التكاليف بنسبة ٧ في المائة لا يمكّن الصندوق من تغطية تلك التكاليف الإدارية بالكامل.

٨٤ - وخلال المشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة، شُجع الصندوق على الاتصال بالمؤسسات وشركات القطاع الخاص المساهمة بموارد غير أساسية للتفاوض معها على نسبة أعلى لاسترداد التكاليف، وخصوصا على أساس المعدل الموحد لاسترداد التكاليف الذي أقره المجلس التنفيذي مؤخرا، البالغة نسبته ٨ في المائة للمساهمات غير الأساسية والذي

سيجري استعراضه في عام ٢٠١٦، مع احتمال زيادة المعدل إذا لم يتماش مع مبدأ استرداد التكلفة بالكامل.

٨٥ - ومن أجل تخفيف الضغط عن الميزانية الأساسية للصندوق، حُددت الطرق التكميلية التالية لهذا الغرض وهي: إدماج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في ترتيبات البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (على نحو ما اتفق عليه، من حيث المبدأ، خلال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، وتقدير تكاليف المشاريع مباشرة من أجل فعالية التنمية، وزيادة المساهمات الأساسية التي يقدمها بعض المانحين التقليديين وبعض الحكومات المانحة الجديدة. وسوف تتابع إدارة الصندوق بشكل استباقي جميع المسارات المذكورة أعلاه بحيث لا يؤدي النجاح في جمع الأموال للموارد غير الأساسية، والتكاليف الإدارية اللاحقة إلى حرمان الصندوق من رأسماله الاستثماري، وألا يسفر ذلك، كنتيجة مباشرة، عن انخفاض عدد التدخلات لصالح أكثر السكان فقرا في أقل البلدان نموا.

٨٦ - ويعتزم الصندوق، بنفس الروح وبهدف إيجاد فرص جديدة للسكان الفقراء في أقل البلدان نموا، أن يعزز تدخلاته في مجالي الشمول المالي وتمويل التنمية المحلية وذلك عن طريق زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مدروس (المعدات والبرامج الحاسوبية)، بوصفها الهيكل التمكيني الجديد للتنمية في القرن الحادي والعشرين.